الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

# "مساهمة السياحة في تنمية الإقتصاد في المملكة العربية السعودية"

## (دراسة قياسية لتحليل السببية)

إعداد الباحث:
**علي نهاد عبدالله ابورفاعي**
كلية الإقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز
جدة – المملكة العربية السعودية
محرم 1445هـ/ اغسطس 2023

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

**المخلص:**

يبحث هذا البحث في العلاقة السببية بين السياحة والتنمية الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية وتحديد مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد باستخدام بيانات للفترة (2000 – 2020)، ويقدم تحليل لنوع واتجاه العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وتم اختيار المؤشرات لقياس السياحة وذلك بالاسترشاد بالمرجعيات السابقة. واستخدم لذلك السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الفترة (2000 – 2020)، وتطبيق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)للتكامل المشترك، واستخدام اختبار جرانجر للسببية .Granger test

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية بين السياحة والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة أحادية الاتجاه بين السياحة والنمو. وأوصت الدراسة بضرورة دعم نمو القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، كما أوصت بضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع السياحة لترتفع بذلك قيمة وكفاءة القطاع وبالتالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

**الكلمات الدالة:** السياحة، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك ARDL ، جرانجر Granger test

## 1-1 المقدمة

حظيت التنمية الاقتصادية بأولوية ظاهرة في اهتمامات العديد من الاقتصاديين على مر العصور، وقد ازدهر الفكر الاقتصادي بشكل هائل في الوقت الحاضر واحتوى العديد من القطاعات التي تساهم في عمل الاقتصاديات الحديثة ومن أهمها قطاع السياحة الذي يعد من أعظم القطاعات نمواً، وتزداد جسامته لدى أغلب الاقتصاديات العالمية، وخاصة في ظل الازدهار المطرد وتطور مصادر الدخل في أغلب الدول.

وتعتبر السياحة من أعظم الأنشطة المحفزة للتنمية العامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينظر إلى السياحة على أنها علاج مؤثر للكثير من المشاكل الاقتصادية، كبطء التنمية وارتفاع معدلات البطالة، كما أن السياحة نشاط تنموي يعتبر أكثر استدامة، والأدنى تكلفة من بين الأنشطة التنموية جميعها، وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين صناعة السياحة وحركة دوران النقود وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. (العياشي ومداحي، 2015)

عالمياً، تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع صناعة السياحة إذ أنها أصبحت تمثل مصدراً اقتصادياً هاماً تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية، مما جعلها تشكل جانباً كبيراً من الدخل القومي في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 وارتفعت لتصل إلى 8.9 تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 10.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019، ويعد قطاع السياحة أكبر مشغل للقوى العاملة حيث يوفر حوالي 330 مليون فرصة عمل على مستوى العالم أي أنه يوظف واحداً من بين كل عشرة أشخاص، كما تساهم السياحة في توفير سبل العيش لمئات الملايين من الأشخاص، وأصبحت واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية في العالم نمواً وأهمية لما لها من منافع تعود على المجتمعات في كل أرجاء العالم، حيث تتيح للأشخاص تجربة بعض الثروات الثقافية والطبيعية في العالم وتقرب الناس من بعضهم البعض، ويقدر نمو صناعة السياحة بمعدل 3.3% سنوياً حتى حلول عام 2030. (حدادة، 2019) (إسماعيل وقاسم، 2020)

محلياً، وفي ضوء التباين في أسعار النفط وضرورة اتخاذ استراتيجية تحقق التوازن والتكامل بين التنظيمات الاقتصادية المتنوعة بما فيها القطاع السياحي من أجل تشكيل مصادر للدخل، الأمر الذي جعل استراتيجية التنمية بالمملكة العربية السعودية تهتم بالسياحة، حيث أولت رؤية المملكة 2030 اهتماماً بالسياحة باعتبارها عنصراً تنموياً يؤدي أهدافاً وطنية عدة، فضمن إطار تشغيل المملكة لطاقاتها وإمكانياتها لخدمة ضيوف الرحمن تجتهد المملكة إلى إثراء الرحلة الدينية والتجربة الثقافية لضيوف الرحمن من خلال الإسهاب في إنشاء المتاحف وتهيئة المواقع السياحية والتاريخية والثقافية وتطويرها، كما تسعى المملكة لتحسين المواقع السياحية والترفيهية بمستوياتها المختلفة المحلية والإقليمية والوطنية وفق معايير عالمية، وذلك بالاستفادة من المزايا التنافسية للقطاعات التنموية الواعدة والتي تأتي السياحة في بدايتها، وقد وجدت الرؤية التنموية للمملكة العربية السعودية (2030) أهمية خاصة لتنمية السياحية باعتبارها أداة مؤثرة لتنويع مصادر الدخل ولإثبات الهوية الوطنية من خلال إيضاح ما تمتلكه المملكة من مقومات سياحية طبيعية وتراثية وحيدة على مستوى العالم. (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016)

أدبياً، أثارت أهمية السياحة وتحليل آثارها ومدى مساهمتها في الاقتصاديات العالمية اهتمام عدد من الدراسات السابقة، فمنها ما اعتبر أن ايرادات السياحة تساهم في تحسين التنمية الاقتصادية للدول من خلال خلق فرص العمل وزيادات الايرادات الضريبية ( Khan et al., 1990) (Archer, 1995)، كما تدعم ايرادات السياحة النمو الاقتصادي لأي دولة من خلال تأثيرها الإيجابي على مفردات الاقتصاد ككل (Marin, 1992)، كذلك هناك دراسات قامت بالتحقيق في العلاقة بين السياحة والنمو من وجهة نظر تجريبية، وذلك من خلال تحليل العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي للتحقق من فرضية النمو التي تقوده السياحة وتعد في الآونة الأخيرة هي الأكثر طرحاً في أدبيات اقتصاديات السياحة (Pavlic et al., 2015) (Ridderstaat et al., 2013) ( Tang and Tan, 2015).

حديثاً، تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي في عام 2020 على مدى أهمية السياحة بالنسبة لاقتصادات الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية، حيث توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة بواقع 1% في العائدات على السياحة تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية بنحو 0.36%، فيما تؤدي كل زيادة مماثلة في مستويات الإنفاق السياحي في الدول العربية إلى زيادة معدل النمو بنحو 0.28%، بينما كانت نسبة مشاركة إيرادات قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تقدر بـ 11.4% من إجمالي الدول العربية. وسجلت إيرادات القطاع أعلى مستوى لها في السعودية مقارنة ببقية الدول العربية، حيث بلغت 79.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، يليها كل من الإمارات ومصر بإيرادات للقطاع بلغت 58.2 مليار دولار أمريكي، و48.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019 على التوالي. من ناحية أخرى، سجل عدد من الدول العربية ارتفاعاً ملموساً لناتج قطاع السياحة خلال عام 2019، وقد جاء على رأسها مصر مُسجلة ارتفاعاً في إيرادات القطاع بلغ 22% كما ارتفع كذلك ناتج القطاع بنسبة تراوحت ما بين 8% و9% في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي. (إسماعيل وقاسم، 2020)

وتأثراً بالأزمة العالمية الناتجة عن انتشار فايروس كرونا COVID-19 هبطت صناعة السياحة في العديد من الاقتصاديات الوطنية، فقد تم تضخيم أهمية التأثير الاقتصادي للسياحة على اقتصاديات الدول بسبب وباء COVID-19 ، مما أدى إلى انخفاض سنوي بنسبة 74% في عدد الزوار الدوليين الوافدين وخسارة 1,300 مليار دولار في عائدات السياحة في عام 2020 مما ساهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4% في عام 2020، كما بدأ سوق السياحة الدولية بالتعافي تدريجياً بعد حملات التطعيم العالمية، وحقق انتعاش صناعة السياحة والاقتصاد العالمي من الوباء أثراً للاقتصاد السياحي في التنمية. (Liu et all., 2022)

وفي ضوء ذلك، تبحث هذه الدراسة في علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي، من خلال التحقق من مؤشرات السياحة التي استخدمت في الدراسات السابقة، ومعرفة مدى مساهمة السياحة في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2020. وذلك من خلال استخدام السلاسل الزمنية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو للتحقق من نظرية النمو بقيادة السياحة في سياق المملكة العربية السعودية.

وسعياً لتحقيق الهدف من الدراسة، تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول، حيث يستعرض الفصل الأول بعد المقدمة التمهيدية مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، منهجيته المتبعة، وأهم مصطلحات الدراسة. ويستعرض الفصل الثاني الأدبيات النظرية وأهم الدراسات السابقة التطبيقية التي تناولت علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي. أما الفصل الثالث فيعرض الوضع الراهن لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية. ويمثل الفصل الرابع الجزء التطبيقي للبحث، بحيث يتطرق للمعالجة القياسية للهدف من الدراسة، موضحا بيانات الدراسة والمنهجية المتبعة في تقدير النموذج القياسي، والنتائج ومناقشة العلاقة بين السياحة والنمو في المملكة. وأخيراً يختتم البحث بالفصل الخامس الذي يلخص أهم النتائج والتوصيات.

## 2-1 مشكلة البحث

تُشكل السياحة في الوقت الحاضر نشاطاً اقتصادياً مهماً تحرص الدول على تنميته، لكونها مورداً اقتصادياً يسهم في زيادة الدخل القومي، كما أن استغلال موارد السياحية بشكل أفضل يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول. وقد أصبح النشاط السياحي في المملكة العربية السعودية محل اهتمام استراتيجيات خطط التنمية ورؤية 2030، وذلك بهدف الاعتماد على مصادر اقتصادية غير بترولية، كما تسعى إلى زيادة الاستثمارات السياحية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الانفاق السياحي في المملكة العربية السعودية، وكذلك استثمار المقومات السياحية وجذب سكان المملكة العربية السعودية إلى السياحة الداخلية إضافة إلى تركيز الجهود على جذب واستقطاب سياح دول العالم.

وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى انخفاض شديد في مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (1991–2004)، بسبب تأخر إنشاء هيئة السياحة والتراث الوطني والتي أنشئت في عام 2000، ولم يكن لها نصيب من الاهتمام مما ترتب عليه حدوث ندرة في البيانات لعدد السياح المغادرة والمحلية التي لم تبدأ إلا في عام 2004، إضافة إلى زيادة حجم الإنفاق في الخارج الذي يترتب عليه انخفاض حجم الاستثمار السياحي.

كما أن مواجهة مشكلة السياحة الخارجية بالنسبة المملكة العربية السعودية من خلال معرفة حجم ما ينفقه السعوديون على السياحة الخارجية، والذي قد ارتفع من 9 بليون دولار عام 2005 إلى 22 بليون دولار عام 2010، بزيادة قدرها 244%، فقد قدر مركز "ماس" التابع " للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني" حجم الإنفاق في السياحة المغادرة عام 2015 بنحو 26 مليار دولار تقريبا وذلك بزيادة قدرها 39% عن العام الذي سبقه 2014، هذا الحجم الضخم من الإنفاق السعودي على السياحة الخارجية يجعل من الواجب تنمية المنتج السياحي والترفيهي الداخلي في المملكة لجذب نسبة معقولة من تلك السياحة. (ماس، 2016)

يعتبر القطاع السياحي رابع أكبر صناعة تصدير في العالم بعد الوقود والكيماويات والمواد الغذائية، وتمثل السياحة 6% من اجمالي صادرات السلع والخدمات في العالم في عام 2020، كما أن 9% تقريبا من اجمالي مكونات الناتج المحلي الإجمالي ينشأ من

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

قطاع السياحة، لذلك أصبح تأثير السياحة على الاقتصاد الوطني متزايد الأهمية بسبب الحجم المتزايد للسوق السياحية عالمياً (Ohlan, 2017). ونظراً لتوسع السوق السعودية على العالم الخارجية فقد بلغت نسبة ايرادات السياحة في المملكة تقريبا 2.7% من اجمالي الصادرات في عام 2007 وظلت مقاربة لها حتى عام 2014، ثم بدأت في الارتفاع في عام 2015 حتى وصلت إيرادات السياحة إلى ما نسبته 5.13% من اجمالي الصادرات، وواصلت الارتفاع في ظل تعدد الأنشطة السياحية والجهود المبذولة في تطوير الوجهات السياحية واستحداث الفعاليات الترفيهية وجذب المحافل الدولية والعالمية إلى اقتصاد المملكة حيث قدرت نسبة إيرادات السياحة بـ6.9% في عام 2019، نجد من الشكل (1-1) ارتفاع إيرادات السياحة في الفترة من 2015 إلى 2019 بشكل ملحوظ بالرغم من انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة والتي أثرت بشكل كبير على نمو اجمالي الناتج المحلي، ومن ذلك تتولد ضرورة معرفة مدى مساهمة ارتفاع السياحة في نمو الناتج الإجمالي لاقتصاد المملكة العربية السعودية.

**شكل (1-1): إيرادات السياحة ونمو اجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية (2007-2019)**

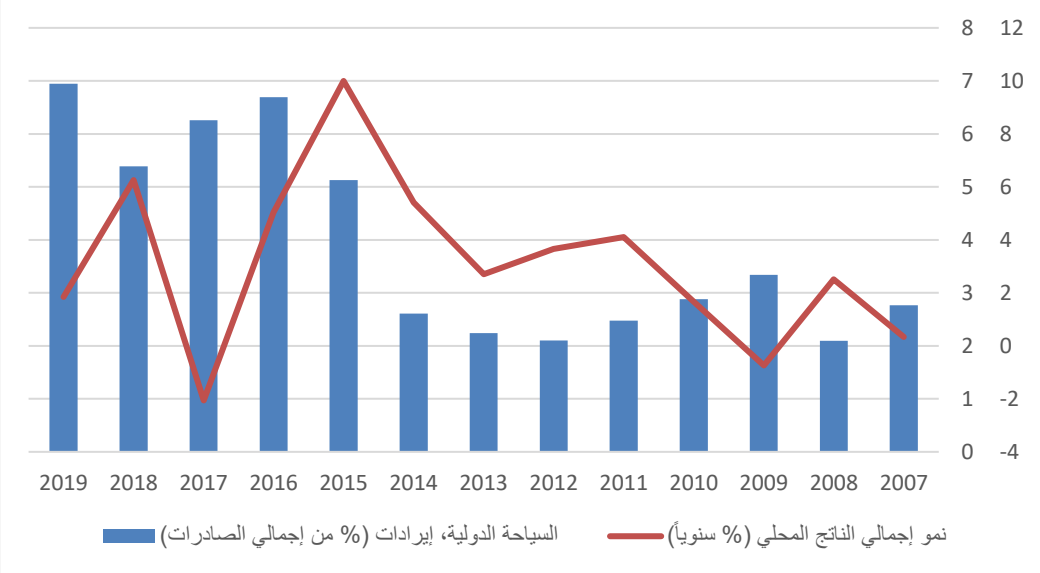


المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات البنك الدولي، (2022)

في الوقت الذي تشهد فيه المملكة العربية السعودية فترة من التنويع الاقتصادي السريع والمضي قدمًا في خطة رؤية 2030 الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ارتفعت مساهمة قطاع السياحة للمملكة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 بنسبة 3.9% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 52.7 مليار ريال لتحقق بذلك نسبة مساهمة عالية في الناتج الاجمالي المحلي قدرها 10.4% وفقًا لبيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة، ليحتل بذلك القطاع السياحي المرتبة الثالثة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاعي النفط والصناعات التحويلية.

كما أن السياحة ساعدت على انتعاش الاقتصاد في المملكة من أزمة الاقتصاد العالمية المصاحبة لإنتشار وباء كرونا COVID-19، حيث حققت المملكة ارتفاع قدره 18.5% في الناتج الإجمالي المحلي في عام 2021 عن عام العام السابق له 2020 الذي تأثر فيه اقتصاد العالم بسبب تداعيات فايروس كرونا، وتزايد التوجه نحو السياحة المحلية في المملكة العربية السعودية وحققت نشاطا عالياً

بسبب منع السفر الذي تسبب بيها انتشار الوباء، فقد زاد الانفاق على السياحة المحلية في المملكة ليصل إلى 81مليار ريال في عام 2021 مقارنة بالعام السابق له حيث كان الانفاق على السياحة المحلية قد حقق 43 مليار ريال في عام 2020، كذلك في عام 2020 كان هناك انخفاض بنسبة عالية تقدر بأكثر من 76% في عدد الزوار الوافدين عن العام الذي يسبقه.

فيتضح من ذلك أن القطاع السياحي هو أحد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تعول عليه الدولة في القيام بدور حيوي وهام في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق أحد أهم أهداف خطط الرؤية التنموية وهو التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية في تحديد مسار عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وبناءً على ذلك تقوم الدراسة بمراجعة الأدبيات السابقة للتعرف على علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما هي علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية؟
- ما هيو واقع قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية ؟
- مدى أهمية القطاع السياحي بما يتوافق مع رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية ؟
- ما هي علاقة السياحة بنمو الاقتصادي الوطني في المملكة العربية السعودية؟
- ما مدى مساهمة السياحة في الناتج الاجمالي المحلي للمملكة العربية السعودية ؟

### 3-1 فروض البحث

وحيث يفترض البحث أن السياحة تساهم في نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية في ظل بعض العوامل، سيسعى في التحقق من صحة الفروض وفق النظرية الاقتصادية وهي كالتالي:

**الفرضية الأولى:** توجد علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين السياحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه ذات معنوية إحصائية من السياحة إلى النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الفرضية الثانثة:** توجد علاقة خطية ذات معنوية إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الفرضية الرابعة:** توجد علاقة خطية ذات معنوية إحصائية بين المستوى العام للأسعار (التضخم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الفرضية الخامسة:** توجد علاقة خطية ذات معنوية إحصائية بين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الفرضية السادسة:** توجد علاقة خطية ذات معنوية إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

### 4-1 أهداف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى تحديد العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، وكيف يؤثر التغير في قطاع السياحة على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبذلك يقوم على تحليل أثر السياحة على نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية في الأجلين الطويل والقصير، ويقترح منهجية قادرة على تحديد مدى مساهمة السياحة في النمو من خلال التحقيق في اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والناتج الإجمالي المحلي في اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000– 2020 ويمكن صياغة الأهداف كالتالي:

- التعرف على علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي في النظريات والأدبيات السابقة.
- التعرف على قطاع السياحة ومقوماته بما يتوافق مع رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية.
- التعريف بأهم المؤشرات المستخدمة لقياس أثر القطاع السياحي.
- تحديد العلاقة بين السياحة ونمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.
- تحديد مدى مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي المحلي في المملكة العربية السعودية.

وبناء على تحقيق ذلك ومن واقع نتائج تحليل الدراسة يستهدف البحث للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تثري الأدبيات وتقدم للمهتمين مرجعاً علمياً في هذا المجال.

### 1-5 أهمية البحث

المملكة تدرك من خلال رؤية 2030 أن السياحة أصبحت صناعة متسارعة النمو لها آثارها في الاقتصاد، ومن أجل تحسين تنافسية الاقتصاد السعودي فإنها تسعى لتطوير البنية التحتية لقطاع السياحة وبناء أنشطة وفعاليات سياحية متطورة لجذب الاستثمارات، وتحقيق مستهدفاتها من خلال مساهمة السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل مناسبة وزيادة مصادر الدخل، فبذلك تدرك أهمية القطاع السياحي كداعم لاقتصاد المملكة بكل جوانبه، وخاصة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الركن الأكثر أهمية والأكثر تأثُراً في اقتصاديات العالم الحديث. من ذلك يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة كالتالي:

- المساهمة في أدبيات البحث النادرة الخاصة بالسياحة في المملكة العربية السعودية. حيث تعد الدراسة – على حد علم الباحث – من أولى الدراسات التي تطرقت إلى موضوع مساهمة السياحة كمؤشر اقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المساندة (اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، والتضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر) على نمو الإقتصاد في المملكة العربية السعودية.

- الاعتماد على التحليل باستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model، حيث أصبح تطبيق نهج ARDL مطلبًا لأي نموذج اقتصادي يستخدم بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة، كما لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، حيث يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من رتب مختلفة أو بالجمع بين الرتبتين، وهذا بخلاف منهجية جوهانسن.

- دعم أدبيات حديثة لفرضية النمو الذي تقوده السياحة (Tourism–Led Growth Hypothesis) (TLGH) من خلال التحقيق في العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي وتحديد اتجاهها، وذلك باستخدام أحد اختبارات السببية وهو اختبار جرانجر Granger Test.

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- معرفة مدى مساهمة السياحة في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، من خلال استقصاء نتائج وتوصيات لهذه الأطروحة، حيث تسعى لمواكبة تحقيق أحد اهداف رؤية 2030 والأخذ بأهم الأسباب التي يمكن من خلالها تطوير قطاع السياحة بما يخدم النمو والتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

### 6-1 حدود البحث

- حدود زمانية: تم اختيار المتغيرات الاقتصادية على الفترة من 2000 إلى 2020.
- حدود مكانية: تم اختيار المتغيرات الاقتصادية الخاصة باقتصاد المملكة العربية السعودية.

### 7-1 أهم مصطلحات البحث

يتضمن البحث العديد من المصطلحات العلمية والاقتصادية، والتي من أهمها وأكثرها استخدامًا في هذا البحث ما يلي:النمو الاقتصادي، نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.السياحة الدولية، إيرادات (% من إجمالي الصادرات)

تتكون إيرادات السياحة الدولية من نفقات الزوار الدوليين القادمين، بما في ذلك المدفوعات الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي. يجب أن تشمل هذه الإيرادات أية مبالغ مدفوعة مقدماً نظير سلع أو خدمات يتم الحصول عليها في البلد الوجهة. وهي قد تتضمن أيضاً الإيرادات المتحصل عليها من زوار اليوم الواحد، إلا الحالات التي تبرر أهميتها وضعها في تصنيف مستقل. ولا تتضمن بالنسبة لبعض البلدان الإيرادات المتعلقة ببنود نقل الركاب. يتم حساب حصتها في الصادرات كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والتي تؤلف جميع المعاملات التي تُعقد بين أطراف مقيمة في بلد ما وبقية بلدان العالم عندما تشمل تغيير ملكية البضائع العامة، والسلع التي تُرسل للتجهيز والإصلاح، والذهب غير النقدي، والخدمات من أطراف مقيمة إلى أطراف غير مقيمة. الانفتاح التجاري:

ويقاس بالتجارة وهي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي. (البنك الدولي)إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

شمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 ، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. (البنك الدولي)التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا):

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبير .

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.

### 1-8 الإطار النظري والدراسات السابقة

لم تعد السياحة في معظم دول العالم مجرد نشاط ترفيهي اجتماعي بل أصبحت نشاط اقتصادي، وتطورت صناعة السياحة ونمت خلال العقود الماضية نمواً سريعاً، حيث زاد اهتمام الدول بها كثيراً لما تتمتع به من أهمية كبيرة في العالم. كما تساهم صناعة السياحة في اقتصاديات الدول بشكل كبير لإعتبارها قطاع قائم بذاته له مدخلات ومخرجات، وتعدها بعض الدول أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل العملات الصعبة والاسهام في الإيرادات الحكومية وخلق مزيد من فرص العمل.

وقد درس الأدب الاقتصادي السياحة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، حيث غطت الكثير من الدراسات النظرية السياحة واختلاف مؤشرات قياسها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر. في حين ركزت الأدبيات الحديثة على دراسة طبيعة العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحقيقها لأحد فروض نظرية النمو والسياحة المحدده بنوع واتجاه العلاقة السببية بين مؤشر السياحة والنمو الاقتصادي.

في هذا الجزء من البحث يستعرض الجانبين –النظري والتطبيقي– للأدبيات، حيث يتم التطرق إلى الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقات التي تربط السياحة بالنمو الاقتصادي، والتي ساعدت في صياغة فرضيات البحث.

#### الإطار النظري

كثيرًا ما ارتبط الازدهار والتنمية الاقتصادية بالتقدم الصناعي والتكنولووجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وكان دور السياحة واعتبارها أحد محفزات النمو الاقتصادي ليس بأهميه لدى دراسات ونظريات الإقتصادين قديماً. حيث بدأت الأدبيات في تناولها باهتمام منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين خصوصًا مع تزايد معدلات النشاط الاقتصادي وتزايد تطور وسائل المواصلات والاتصالات. كما أدت الثورة الصناعية في العصر الحديث إلى تطور كبير في حركة السياحة والسفر والتبادل التجاري فجعلت قطاع السياحة من أهم القطاعات الفعالة في اقتصاديات الدول، حيث أصبحت السياحة صناعة قائمة بحد ذاتها وليست مجرد نشاط ترفيهي، لما لها من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول.

فعلى مر العقود الماضية شهدت صناعة السياحة نمواً سريعاً كأحد أهم القطاعات الخدماتية، وذلك من خلال الأثر الإيجابي الذي تحققه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد أثبتت بشكل مباشر أنها قطاع فعّال في خلق فرص العمل وجذب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال والحد من الفقر وزيادة الإيرادات الحكومية، وبشكل غير مباشر أثبتت فائدتها على

الاقتصاد من خلال مساهمتها في ميزان المدفوعات، وتحسين مستويات المعيشة الإنسانية، وارتفاع الإيرادات الحكومية من خلال الأرباح والضرائب وتوسيع إنتاج السلع والخدمات. (Sokhanvar et all, 2018)

تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال زيادة النمو الاقتصادي واستقراره يعتبر من التحديات والأهداف التي تسعى إليها كافة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وجاءت العديد من الأدبيات لتأكد دور وأهمية السياحة في تحقيق ذلك، ويأتي تمكين دور السياحة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي من خلال عدة جوانب أوجزت الدراسات (دحماني، 2020) (بن شهيدة وآخرون، 2021) ( Brida and Pulina, 2010) (Brida et all, 2013) بعضها في النقاط التالية:

- إن صناعة السياحة لها أهمية كبيرة وتتجلى من خلال ما تجذبه من عملة صعبة ورؤوس الأموال الأجنبية، فهي مصدر للعملات الأجنبية التي تساهم في السلع الرأس مالية التي تستخدم في عمليات الإنتاج، حيث أن زيادة عائدات النقد الأجنبي تستخدم لدفع ثمن الواردات والحفاظ على مستوى الاحتياطي النقدي، وتكون مساهمة السياحة في توفير النقد الأجنبي من خلال التالي:
  - مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
  - المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الحكومة مقابل اجراءات الدخول والخروج وفارق تحويل العملات.
  - صادرات السياحة التي هي انفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف، كالإنفاق مقابل الخدمات السياحية والسلع الإنتاجية وخدمات القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- كما تساهم السياحة في ميزان المدفوعات كصناعة تصديرية فتحسب المساهمة كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والايرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.
- تلعب السياحة دورًا مهمًا في دعم الإنتاج من خلال رأس المال البشري والمادي، فقطاع السياحة يعتمد على أربعة عوامل إنتاج رئيسية: رأس المال البشري والمادي، والتكنولوجيا والموارد البيئية. رأس المال البشري (هامش تعريفي) هو أحد الركائز الأساسية للسياحة وتعتبر بذلك نشاط مهم في خلق وظائف جديدة. أما رأس المال المادي (هامش تعريفي) هو محرك رئيسي آخر للإنتاجية والتجارة، ويعد عنصراً فعّالا لتحقيق نظام سياحي تنافسي وإيجاد التوازن الصحيح بين التوسع في العرض ومسار النمو المستدام. وحيث أن التكنولوجيا هي عامل مهم آخر لزيادة الإنتاجية والكفاءة، فهي تؤدي إلى ظهور العديد من التحديات والعديد من الفرص للوجهات السياحية.
- تحفز السياحة الصناعات الاقتصادية الأخرى من خلال التأثير المباشر وغير المباشر، فتؤدي الزيادة في الإنفاق السياحي إلى زيادة نشاط إضافي في الصناعات ذات الصلة ويتحقق بذلك العديد من الفوائد التي تعود على الاقتصاد.

- تساهم السياحة في خلق فرص العمل وبالتالي زيادة الدخل، حيث تعد السياحة مصدراً رئيسياً للتوظيف الذي ينشط الدخل للمقيمين من خلال التأثيرات المضاعفة، فيتم تخصيص جزء من هذا الدخل لسداد عوامل الإنتاج كالأجور والإيجارات ومدفوعات الفائدة ويصبح جزء منه ربحاً، ثم ينشط هذا الدخل الإضافي كاستهلاك جديد ينتج عنه المزيد من الفوائد الاقتصادية والدخل بين الوكلاء الاقتصاديين المحليين.

- تؤثر السياحة على نشاطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فعلى سبيل المثال النشاط السياحي يؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك، النقل، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات، البنوك وعمليات التجارة الداخلية والخارجية حيث يتوسع مناخ الأعمال والحصول على صفقات تجارية.

- تولد السياحة زيادة في دخل البلد السياحي عن طريق استهلاك السائح في البلد أو ما يسمى بالإنفاق السياحي (إقامة، طعام، شراب، بضائع، هدايا، تسلية، وقود، مشروبات...إلخ) فدفع السائح للنقود مقابل الخدمات التي يحصل عليها، فإن هذا المبلغ يعتبر دخلا لمن يحصل عليه.

- تعتبر السياحة أحد أهم الدوافع لزيادة الحوافز الحكومية في القطاع السياحي، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار في البنية الفوقية للأنشطة الاقتصادية التي تكمل قطاع السياحة.

- تعتبر المشاريع المنجزة في القطاع السياحي بمثابة وعاء للضريبة التي تحصلها الحكومة، فهي تمثل مصدراً للرسوم التي يتم تحصيلها، سواء أثناء بدء القيام بالمشاريع مثل تراخيص البناء، أو تشغيل المشاريع مثل الفنادق وضريبة الأرباح التجارية على الدخول.

إلى جانب الأهمية المتزايدة لصناعة السياحة للاقتصاديات الدول اكتسب موضوع التحقيق في العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي الكثير من الاهتمام خلال العقود الأخيرة، فقدمت العديد من الدراسات الأدبية الدلائل التجريبية على مساهمة صناعة السياحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري في مختلف الدول، حيث اعتبرت السياحية محرك للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. فقد تم استكشاف العلاقة الزمنية بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال بعض الدراسات التي قامت بالبحث والتحليل عن المساهمة الاقتصادية للسياحة منها دراسة (Bryden, 1973)، ودراسات أخرى قامت بمحاولات لتقدير الطلب على السياحة في نموذج معادلة كدراسة (Sinclair, 1998)، وأيضا هناك دراسات توجهت إلى البحث عن دور السياحة في تنمية بلد ما من خلال الطرق غير مباشرة كدراسة (Cazes, 1997) التي تشير إلى أن قدرة السياحة على توليد النمو الاقتصادي في بلد ما سوف تعتمد على درجة الربط بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

حديثاً، تناولت الدراسات الأدبية الإقتصادية العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال مستويات مختلفة، وكان أهمها وأكثرها انتشاراً بين الأدبيات مايندرج ضمن تطبيق نظرية النمو الداخلي (هامش) على قطاع السياحة التي تأكد على فرصة النمو في الاقتصاد على المدى الطويل من خلال السياحة مثل دراسات (Dritsakis, 2004) (Bridaet al., 2008) (Cortes-Jimenez and Pulina, 2010) (Tang and Abosedra, 2014) (Katircioglu, 2014)، وحيث أن العديد من تلك البحوث تستخدم فرضية النمو الذي تقوده السياحة (Tourism-Led Growth Hypothesis) (TLGH)، التي اشتقت من فرضية النمو الذي تقوده

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الصادرات (Export–Led Growth Hypothesis) (ELGH)[1] والتي تفترض أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال زيادة كمية العمل ورأس المال في الاقتصاد ولكن أيضاً من خلال زيادة الصادرات.

قامت العديد من الدراسات على فرضية TLGH لتحليل العلاقة الزمنية بين السياحة والنمو الاقتصادي في المدى القصر أو الطويل تحت أربع احتمالات مختلفة، وهي أن يكون النشاط السياحي يؤدي إلى النمو الاقتصادي أو أن يكون التوسع الاقتصادي هو الذي يدفع بنمو السياحة، أو أنه توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو والسياحة أو عدم وجود علاقة بينهم. ومن ذلك تكونت أربع فرضيات أساسية في علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي جاءت في الدراسات الأدبية (بن زعرور ورشيد، 2018) (Tugcu, 2014) (Pablo– Romero and Molina, 2013) كالتالي:

الفرضية الأولى: هي فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة التي تكون فيها العلاقة السببية أحادية الاتجاه من السياحة إلى الاقتصاد، وتشير إلى أن السياحة تؤدي دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو كمكمل لعوامل الإنتاج الأخرى، كما تعتبر السياحة من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. في هذه الحالة سيكون للسياسات التي تهدف إلى دعم السياحة تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال التالي:

- استخدام عائدات السياحة لاستيراد السلع الرأس مالية لتستعمل بدورها في انتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى النمو في البلد المضيف.
- وجود سياسات ومؤسسات عامة فعالة توفر مساهمة كافية لتراكم الاستثمار في رأس المال المادي والبشري سيساعد على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية للسياحة.
- تمكين الاستثمار السياحي من تشجيع الأعمال المحلية التي يزيد انتاجها نظراً لزيادة كفائتها بسبب المنافسة المتزايدة.
- استخدام عائدات النقد الأجنبي من عائدات السياحة لتمويل المزيد من الواردات التي تدخل في النشاط الاقتصادي، وهذا الجانب من علاقة السياحة بالنمو يطلق عليه فرضية السياحة عامل استيراد لرأس المال الداعم للنمو ( Tourism Capital Imports to Growth) (TKIG)، حيث أكدت قديما فرضية (TKIG) أن التنمية الاقتصادية والتصنيع تحققت في عدد من البلدان من خلال الواردات من السلع الرأس مالية التي كان تمويلها اساساً من عائدات السياحة.

[1] (ELGH) تشير "نظرية النمو الجديدة" التي طورها بالاسا (1978) إلى أن الصادرات لها مساهمة ذات صلة في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين: من خلال تحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج وتوسيع حجمها، يتم الحصول على زيادة الكفاءة من خلال عدة مصادر: توسيع المنافسة الخارجية والداخلية، تطوير العوامل الخارجية الإيجابية للقطاعات الأخرى من خلال تعزيز نشر المعرفة والمهارات التقنية، وتسهيل استغلال وفورات الحجم والنطاق في قطاع التصدير (Brida and Pulina, 2010).

أكدت دراسة (Nowak et all, 2007) على ذلك بقبولها فرضية TKIG مؤكده على أن إيرادات السياحة تمثل مصدراً لتمويل السلع الرأسمالية التي تؤثر في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي بطريقة إيجابية.

ويتم دعم فرضية النمو الذي تقوده السياحة هذه إذا تم العثور على اتجاه السببية من السياحة إلى النمو الاقتصادي، ويُمّكن ذلك السياسات الاقتصادية من اتخاذ قرارات مناسبة لتحفيز الاستثمار في قطاع السياحة، كما يتعين بذلك على الحكومات تخصيص موارد إضافية لدعم قطاع السياحة لتحسين الاقتصاد الكلي.

الفرضية الثانية: فرضية الحفظ يعني أن النمو الاقتصادي هو المحرك الديناميكي الذي يقوي قطاع السياحة ويؤدي إلى نموه، وتثبت صحة فرضية الحفظ إذا كانت هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى السياحة، في هذه الحالة لن يكون نقل الدعم من السياحة إلى قطاع آخر له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما تؤكد السببية العكوسة هذه أن النمو في السياحة يحدث عند بذل أي جهد من النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى.

وتعبر هذه الفرضية عن إمكانية دفع مجمل القطاعات الاقتصادية إلى مستويات من النمو المستدام من خلال وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة للتنمية ترتكز على مؤسسات ذات فعالية في في النشاط الاقتصادي لتؤدي بذلك الى تشجيع النشاط السياحي.

الفرضية الثالثة: تشير إلى علاقة متبادلة بين السياحة والنمو الاقتصادي، وتدعم الفرضية العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين السياحة والنمو الاقتصادي لذلك تسمى بفرضية ثنائية الاتجاه التي تؤكد تأثير النمو الاقتصادي والسياحة على بعضهما البعض، ففي حال صحة هذه الفرضية فإن سياسات دعم قطاعات السياحة تؤدي إلى دعم أداء النمو الاقتصادي، وكذلك فإن فرص النمو الاقتصادي ستنعكس مرة أخرى على قطاع السياحة.

وتدل فرضية العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين النمو والسياحة على أن أي تحسن في أحدهما يفيد الطرفين جميعا، في هذه الحالة تحصل فائدة السياسات والاستراتيجيات التي تدعم النشاط السياحي والقطاعات الاقتصادية فينبغي تخصيص الموارد للسياحة ولجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة.

## الدراسات السابقة

واقع الدراسات الاقتصادية عن النمو الاقتصادي يناقش العديد من العوامل المؤثرة، وتعتبر مجموعة من الدراسات أن السياحة هي واحدة من أهمها، فقد بينت أطروحات المنتدى العالمي للاقتصاد 2011 أن 6.5% من الناتج الإجمالي المحلي تقوده السياحة، وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة لتحليل الآثار الاقتصادية المختلفة للسياحة، فإن المنشورات التي ركزت على وجود علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي حديثة العهد نسبياً وزاد عددها منذ عام 2002. فمن حيث المنهجية كانت اختبارات Granger السببية مع بيانات السلاسل الزمنية هي التقنية الأكثر استخداما على نطاق واسع في هذا المجال، ويوضح جدول (2-1) نماذج من أدبيات اقتصاديات السياحة مختلفة الاتجاه في السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي على اختلاف البلدان وفترات العينة والمتغيرات والمنهجيات القياسية المستخدمة.

**جدول (1-1): تصنيف دراسات مختلفة حسب اتجاه السببية بين السياحة والنمو.**

| الورقة | البلد | الفترة | المنهجية | النتائج |
|---|---|---|---|---|
| (Dritsakis, 2004) | اليونان | 1960–2000 | Auto Regressive (VAR) model | - هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي ومن النمو للسياحة. |
| (Durbarry, 2004) | موريشوس | 1960–2000 | Error correction model | - هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي ومن النمو للسياحة. |
| (Demiroz and Ongan, 2005) | تركيا | 1980–2004 | اختبار التكامل المشترك وسببية Granger | - هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي ومن النمو للسياحة. |
| (Brida et al., 2008) | المكسيك | 1980–2007 | تحليل التكامل المشترك Johansen | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |
| (Katircioglu, 2014) | سنغافورة | 1960–2007 | اختبار الحدود للتكامل، ونماذج تصحيح الأخطاء واختبارات السببية Granger | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |
| (Ohlan, 2017) | الهند | 1960–2014 | منهج التكامل المشترك باستخدام Bayer and Hanck combined test وARDL ثم بحث السببية بـGranger | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |
| (AbdulJalil et al. 2013) . | باكستان | 1972–2011 | منهج ARDL | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **(Terzi, 2015)** | تركيا | 1963–2013 | جرانجر السببية وتحليل Toda–Yamamoto VAR | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |
| **(Shih & Do, 2016)** | فيتنام | 1995–2013 | التكامل المشترك وجرانجر السببية | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |
| **(Sokhanvara et al. 2018)** | مجموعة من البلدان | 1995–2014 | تحليل سببية Granger | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من السياحة إلى النمو الاقتصادي في البرازيل والمكسيك والفلبين.<br>- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه في تشيلي.<br>- لم يتم الحصول على السببية لسبعة من أصل ستة عشر دولة. |
| **(Kyara et al. 2021)** | تنزانيا | 1989–2018 | اختبار سببية جرانجر واختبار والد | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. |
| **(بن زعرور ورشيد، 2018)** | الجزائر | 1995–2014 | اختبار التكامل المشترك ثم اختبار جرانج للسببية | - هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من السياحة المعبر عنها بعدد السياح الوافدين إلى النمو الاقتصادي . |
| **(السبتي والسبتي، 2017)** | الجزائر | 1995–2014 | اختبار جرانج للسببية واختبار تحليل مكونات التباين | - هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين السياحة المعبر عنها بالإنفاق على السياحة والنمو الاقتصادي . |
| **(Shahzad et al. 2017)** | أفضل عشرة بلدان سياحية | | النهج الكمي QQ الجديد | - هناك علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي.<br>- عدم التجانس بين البلدان والكميات. |

جذبت السياحة اهتمام الأدبيات الأكاديمية التي تناولت أهم المؤثرات في التنمية الاقتصادية لما لها من آثار جانبية وآثار خارجية أخرى على الاقتصاديات ككل. فركزت بعض الدراسات بشكل واضح على مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي، منها ما قدمته دراسة (Archer, 1995) الهدف منها هو مقارنة نتائج ثلاث دراسات منفصلة لقياس مدى مساهمة السياحة الدولية في الاقتصاد بالمقارنة مع

تأثير قطاع التصدير. ومع أن المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية والدخل في التسعينات هو التجارة، إلا أن الدراسة نتجت عن أن مستوى العمالة يعتمد في الاقتصاد بشكل أساسي على السياحة.

كما ارتبطت بعض الدراسات بتقدير الطلب السياحي وتوليد الدخل منها دراسة (Sinclair, 1998) التي جاءت لتحديد المساهمة التي يمكن أن تقدمها السياحة في التنمية بما في ذلك العملات الأجنبية والدخل والعمالة، واستخدمت الدراسة معادلة واحدة لتقدير الطلب على السياحة قائمة على أساس إيرادات السياحة والوافدين، وقد تم تسليط الضوء على القطاعات الرئيسية لدعم السياحة وهي وسائل النقل ومشغلي الجولات السياحية ووكلاء السفر وأماكن السكن، كما بينت الدراسة أن العديد من المشاكل المرتبطة باستخدام الموارد البيئية للسياحة تنبع من فشل السوق وضعف المورد وتقترح طرق لزيادة ايرادات السياحة بشكل مستدام.

جاء العديد من الدراسات السابقة للتحقيق في فرضية النمو الذي تقوده السياحة. فكان أول من بدأ بالتحقيق في العلاقة بين السياحة والنمو من وجهة نظر تجريبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية هما (Ghali, 1976) و( Lanza and Pigliaru, 2000)، في حين أن دراسة (Balaguer and Cantavella–Jordà, 2002) هي أول من قام بتحليل ودراسة صحة فرضية النمو الذي تقوده السياحة، وذلك من خلال دراسة دور السياحة في التنمية الاقتصادية الاسبانية على المدى الطويل، حيث تم التأكد من فرضية النمو الذي تقوده السياحة من خلال اختبار التكامل المشترك والسببية، وجاءت نتائجها بأن النمو الاقتصادي في اسبانيا مستمر في التزايد من السياحة الدولية.

بعد ذلك جاء عدد كبير من الأدبيات الحديثة التي تحقق وتدعم هذه الفرضية منها على سبيل المثال دراسة ( Tang and Tan, 2015) التي جاءت للتحقق من صحة فرضية النمو التي تقودها السياحة في ماليزيا باستخدام نموذج متعدد المتغيرات. تستخدم الدراسة بيانات سنوية من عام 1975 إلى 2011. وبتطبيق اختبار التكامل المشترك Johansen – Juselius أشارت نتائج الاختبار إلى أن النمو الاقتصادي والسياحة والاستقرار السياسي والمدخرات والنمو السكاني تتكامل مع بعضها البعض، كما تشير النتائج إلى أن السياحة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير وعلى المدى الطويل. وأظهرت نتائج اختبار Granger السببية أيضًا أن السياحة تسبب النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل. كل هذه النتائج تدعم فرضية النمو التي تقودها السياحة. فخلصت الدراسة إلى انه يمكن الاعتماد على السياحة لدفع النمو الاقتصادي والتنمية وبالتالي يجب أن تولي السياسة الماليزية اهتماما أكبر نحو تشجيع السياحة الوافدة.

هذا وقد استكشفت بعض الدراسات الحديثة علاقة النمو الاقتصادي والسياحة باستخدام طرق سلسلة زمنية متزايدة التطور مثل نماذج السلاسل الزمنية المتغيرة بمرور الوقت (Arslanturk et al., 2011)، كما درس بعضها علاقة النمو الاقتصادي والسياحة باستخدام النماذج غير الخطية (Phiri, 2015). وقد فحص عدد آخر من الدراسات الهامة العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياحة باستخدام تقنيات بيانات panel data لمجموعة مختارة من البلدان مثل (Narayan et al., 2010) (Tugcu, 2014). وتأتي غالبية هذه الدراسات لتدعم فرضية النمو الذي تفوده السياحة ووجد بعضها أن هناك قيود على الاقتصاد السياحي قد تؤثر على النمو الاقتصادي بتأثير عكسي.

ايضاً جاءت دراسة (AbdulJalil et al., 2013) لاختبار العلاقة طويلة المدى بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة من 1972 إلى 2011. وتظهر نتائج الدراسة أن هناك سببية تتجه من السياحة إلى

النمو الاقتصادي. كما أن السياحة الدولية تأثر تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي إلى جانب المتغيرات الأخرى مثل رأس المال المادي والتجارة الدولية، وهذا يعني أن التحسن في قطاع السياحة يعزز النمو الاقتصادي فبذلك تتحقق فرضية النمو الذي تقوده السياحة.

وهناك دراسة (Ohlan, 2017) على الهند التي طبقت تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة حديثًا لتقدير تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من 1960حتى 2014، وأشارت نتائج اختبار Bayer and Hanck model إلى أن السياحة والنمو الاقتصادي والتطور المالي متكاملين، وأن السياحة الداخلية تحفز النمو الاقتصادي في الهند سواء على المدى البعيد أو في المدى القصير، كما يشير التحليل إلى وجود علاقة Granger ذات الاتجاه الواحد طويلة المدى من السياحة إلى النمو الاقتصادي مما يحفز على تشجيع سياسات جذب المزيد من السياح الدوليين.

كما تبحث دراسة (Katircioglu, 2014) في العلاقة بين التنمية السياحية وانبعاثات الكربون في سنغافورة من خلال اختبار فرضية النمو والسياحة، وهي دولة ذات وجهة سياحية رئيسية ويرتبط اقتصادها بموارد الطاقة المتنوعة والتحضر عالي المستوى والتصنيع السريع. وأظهرت نتائج الدراسة أن السياحة والتنمية في علاقة توازن طويلة الأجل. وأكدت على فرضية النمو الناجمة عن السياحة في حالة سنغافورة.

نجد أن العديد من الدراسات قدمت تقديرات لحجم تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل، وكانت العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي موثقة جيداً في أدبيات اقتصاديات السياحة التي أخذت على عاتقها تأكيد نظرية النمو الذي تقوده السياحة كما خلصت بشكل عام إلى وجود علاقة تكامل وعلاقة سببية بين السياحة والنمو مع تجاهل مرونة النمو الاقتصادي فيما يتعلق بالسياحة. وهي نتائج محفزه لمناقشتها على الاقتصاد السعودي ومعرفة اتجاهها والتحقق من فرضية النمو بقيادة السياحة.

**جدول رقم (1-2): دراسات أدبية لصياغة نموذج البحث**

| اسم الدراسة | فترة الدراسة | متغيرات الدراسة | النتائج |
|---|---|---|---|
| (بن شهيدة وآخرون، 2021) | من 1995 إلى 2018 | - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.<br>- المتغيرات المستقلة:<br>- عدد السياح الوافدين للتعبير عن القطاع السياحي.<br>- إجمالي تكوين رأس المال الثابت للتعبير عن استثمارات البنية التحتية.<br>- إجمالي القوى العاملة للتعبير عن رأس المال البشري. | - كل المتغيرات تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| (بن زعرور ورشيد، 2018) | من 1995 إلى 2014 | - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.<br>- المتغيرات المستقلة:<br>- عدد السياح الوافدين للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- مداخيل إنفاق السياح الوافدين للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- الإنتاج الخام لقطاع السياحة للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- سعر الصرف للتعبير عن التنافسية الخارجية. | - في نموذج متغير عدد السياح الدوليين الوافدين يساهم السياحة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.<br>- تم حذف متغير سعر الصرف لعدم معنويته. |
| (حميداتو وحميداتو، 2015) | من 1997 إلى 2013 | - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.<br>- المتغيرات المستقلة :<br>- الإيرادات السياحية للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- الميزان التجاري للتعبير عن الانفتاح على العالم الخارجي.<br>- اجمالي الاستثمارات للتعبير عن مقدار الاستثمار في رأس المال المادي. | - كل المتغيرات تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.<br>- معنوية الإيرادات السياحية عند درجة معنوية 0.10 يدل على صغر مساهمة الايراد السياحي في الناتج المحلي الإجمالي. |
| (السبتي والسبتي، 2017) | من 1997 إلى 2013 | - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.<br>- المتغيرات المستقلة :<br>- الانفاق على السياحة للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- عرض العمل للتعبير عن الاقتصاد.<br>- الانفتاح التجاري للتعبير عن الانفتاح على العالم الخارجي. | - يؤثر الانفاق على السياحة وعرض العمل بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.<br>- يؤثر الانفتاح التجاري بشكل عكسي في النمو الاقتصادي.<br>- يؤثر كل من عرض العمل والانفاق على السياحة والانفتاح التجاري بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل معا. |
| (AbdulJalil et al., 2013) | من 1972 | - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد كمقياس للنمو الاقتصادي. | - كل المتغيرات تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | إلى 2011 | - المتغيرات المستقلة :<br>- إيرادات السياحية للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- الانفتاح التجاري للتعبير عن الانفتاح على العالم الخارجي.<br>- اجمالي تكوين رأس المال الثابت للتعبير عن رأس المال المادي.<br>- أسعار المستهلك للتعبير عن التضخم. | - تؤثر كل المتغيرات بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. |
| (Shahzad et al., 2017) | من 1972 إلى 2011 | - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد كمقياس للنمو الاقتصادي.<br>- المتغيرات المستقلة: تم استخدام ثلاثة متغيرات اقتصادية لقياس حجم التدفقات السياحية هي: اجمالي عدد السياح الوافدين، وايرادات السياحة الدولية، ونفقات السياحة الدولية.<br>- وتم استخدام تحليل المكونات الأساسية PCA لمؤشر التنمية السياحية لاختيار مؤشر قياسي جديد للسياحة هو الأكثر استخداماً. | - تساهم السياحة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي. |
| (Kyara et al., 2021) | من 1989 إلى 2018 | - المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي.<br>- المتغيرات المستقلة :<br>- إيرادات السياحية للتعبير عن الاقتصاد السياحي.<br>- سعر الصر ف الفعلي الحقيقي للتعبير عن العملة المحلية. | - تساهم السياحة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي. |

وبناء على ذلك قام الباحث بتحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد في تحديد مدى مساهمة السياحة في نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، مع الأخذ في الاعتبار مناسبة المؤشرات للقياس ومناسبة الحدود المكانية والزمانية للمتغيرات الاقتصادية، لذلك تم الاعتماد على الصيغة الرياضية أدناه:

$$F_{GDP}\ (GDP_t \mid TOUR_t, TRD, CPI_t, GDI_t, INV_t)$$

حيث يمثل المتغير التابع لنمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، أما المتغيرات المستقلة فهي إيرادات السياحة مقاسا بايرادات السياحة الدولية كنسبة من إجمالي الصادرات (TOUR)، الانفتاح التجاري (TRD) مقاسا بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.، التضخم (CPI) مقاسا بمعدل النمو السنوي للأسعار التي يدفعها

المستهلكون، رأس المال الثابت (GDI) مقاسا باجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر (INV) مقاسا بصافي التدفقات الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

### 1-9 منهجية البحث

**يتم استخلاص النتائج على المنهجين: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، وذلك كالتالي:**

- المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة يستخدم لتحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، والتحقيق في فرضيات نظرية النمو الذي تقوده السياحة وذلك بالإعتماد على تحليل نتائج الدراسات السابقة.
- المنهج القياسي يستخدم لتحديد مدى مساهمة السياحة في نمو الاقتصاد بمساعدة المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والتحقق من اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) في الأجلين القصير والطويل، واختبار سببية جرانجر (Granger cauality test).

### 1-10 النتائج والتوصيات

استهدف البحث دراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقد أثار جملة من التساؤلات وقدم أيضاً فرضيات تعلقت بطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصل إلى عدة استنتاجات ساهمت في الإجابة عن تساؤلات وفرضيات البحث، من خلال النتائج التطبيقية القياسية يتم الإشارة إلى أبرز هذه الاستنتاجات ومن ثم الخروج بخلاصة النتائج وتوصياتها ضمن علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كالتالي:

**النتائج**

من خلال البحث تم التعرف على الوضع الراهن لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة 2030، كما توصل البحث إلى عدة نتائج تجريبية من خلال إجراء دراسة قياسية للتعرف على علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي في المملكة، وبتحديد أهم العوامل تأثيراً توصل البحث إلى عدة نتائج يتفق بعضها مع توقعات النظرية الاقتصادية والأدبيات السابقة:

- إشارات المتغيرات ليست مطابقة جميعها لفرضيات البحث، فنجد أن فرضية وجود علاقة طردية بين السياحة والنمو تنطبق على الاقتصاد السعودي، يعزى ذلك بسبب ايرادات السياحة الدينية هي التي تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد السعودي وذلك لاعتماد السياحة السعودية على السياحة الدينية التي تشهد زيادة كبيرة في مواسمها المحددة.
- أن نسبة تأثر النمو الاقتصادي بإيرادات السياحة ليست نسبة كبيرة نوعا في الاقتصاد السعودي، كونه اقتصاد يعتمد على الايرادات النفطية التي تشكل 67% من ايرادات الميزانية العامة. (تقرير وزارة المالية، 2019)
- نستنتج ان بعض المتغيرات التي ظهرت بمستوى معنوي مرتفع (السياحة، و رأس المال) تظهر تأثيراً في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10%.

- نستنتج وجود علاقة طردية معنوية بين النمو الاقتصادي وايرادات السياحة في الأجل الطويل، تتفق مع كلا من دراسة ( AbdulJalil et al., 2013)، بينما اختلفت مع دراسة (Katircioglu, 2009) التي لا تجد أي ترابط بين السياحة والنمو الاقتصادي.
- نستنتج من سببية جرانجر أنه توجد علاقة سببية في المدى القصير في اتجاه واحد من السياحة للنمو الاقتصادي تتفق مع ( Ohlan, 2017) و(Kyara et al. 2021) على عكس دراسة (دحماني، 2020).
- نستنتج تحقق نظرية النمو بقيادة السياحة في اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة (2000–2020).
- نستنتج أهمية قطاع السياحة في اقتصاد المملكة العربية السعودية واعتباره أحد القطاعات التي تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

**التوصيات:**

يتبين من النتائج السابقة للبحث أن علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي باتت مهمه من جميع النواحي الأدبية والتطبيقية، وتعتبر مجموعة كبيرة من الدراسات أن السياحة هي واحدة من أهم الصناعات التي تحقق النمو الاقتصادي، والبحث الحالي هي محاولة لاختبار فرضية النمو والسياحة في حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2020)، وتؤكد نتائج الدراسة الحالية فرضية النمو والسياحة في حالة المملكة، فتدعم الأدلة نتيجة أن التحسن في ايرادات السياحة هو أحد المصادر المهمة للنمو الاقتصادي في حالة المملكة،

ومن خلال تحقيق أهداف البحث تبين بأن للقطاع السياحي غايات وأهداف من الممكن إدراكها بسهولة، حيث تعد القطاع الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، ولذا نرى أن السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد انطلاقا مما تدره من النقد الأجنبي، وفي الحقيقة إذا كما تبين أن تكون للسياحة مكانتها اللائقة بها، فإن الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت، ومن هذا المنطلق يوصي البحث بضرورة تقديم بعض التوصيات الواجب تبنيها لإرساء ثقافة سياحية فعالة، منها أولاً تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة في المملكة العربية السعودية، وثانياً وضع استراتيجيات سياحية ترتكز على المنفعة الاقتصادية والاجتماعية وتنبثق من الواقع وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم للتعريف بالحضارة والثقافة السعودية الأصيلة، وثالثاً دعم المعاهد المتخصصة في السياحة التي تعمل على تبادل المعرفة والعلوم والدراسات في مجال السياحة بين الدول وإرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة كل في موقعه ولدى المواطنين للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الاهداف بتكلفة أقل وربح أكبر وتحقيق مردود اقتصادي عالي.

تماشياً مع رؤية المملكة 2030 فإن قطاع الترفيه يعمل على صناعة اقتصادية تُعزز مكانة السعودية عالمياً، فالمملكة بذلك تسعى لتعزيز دور الهيئات والجهات العامة وتحفيز دور القطاع الخاص في بناء وتنمية نشاطات الترفيه لجذب السياح الدوليين والمحلين، كما تسعى جاهدة لتوسيع حسن الضيافة لهم، حيث تقوم السياحة بدعم الاقتصاد في المملكة من خلال المساهمة في تنويع مصادر الترفيه والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

## 1-11 خاتمه

استعرض الجزء السابق الادبيات الحديثة التي تناولت السياحة والنمو الاقتصادي، حيث اعتمد البحث عليها في توصيف نموذج البحث واختيار المتغيرات الاقتصادية المناسبة.

وبناء على ما سبق نجد ان الأدبيات الاقتصادية استخدمت عددًا من المؤشرات لقياس السياحة والتي تندرج تحت عدد من الأبعاد وهي: الايرادات، الانفاق، عدد الوافدين، إضافة إلى الاستثمار السياحي. ويعد مؤشر إيرادات السياحة كنسبة من الواردات، من ضمن المؤشرات التي تشير إلى حجم إيرادات السياحة مقارنة بحجم الاقتصاد ككل، واستخدمت الدراسات الأدبية مؤشرات اقتصادية مساندة لمؤشر السياحة.

ومن خلال الادبيات السابقة في دراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، يتضح مما سبق أن معظم الدراسات خلصت إلى وجود علاقة بينهما وأن العلاقة في غالبها موجبة، وأن دراسة العلاقة السببية بينهم يمكن تفسير اتجاهها كداعم لمعرفة محفزات النمو الاقتصادي، وان اختلاف النتائج في الدراسات يأتي بسبب اختلاف مؤشرات السياحة أو تنوع المنهجية المعتمدة لقياس الأثر أو اختلاف مكان وفترات الدراسة.

## المراجع:

AbdulJalil, Mahmood T. and Idrees M., (2013), Tourism–growth nexus in Pakistan: Evidence from ARDL bounds tests, Economic Modelling, Vol. 53, PP 185-191.

Archer, B. (1995). Importance of tourism for the economy of Bermuda. Annals of Tourism Research, 22, 918e930.

Arslanturk, Y., Balcilar, M., & Ozdemir, Z. A. (2011). Time-varying linkages tourism receipts and economic growth in a small open economy. Economic Modeling, 28(1), 664-671.

Balaguer, J., & Cantavella-Jorda, M. (2002). Tourism as a long-run economic growth factor: The Spanish case. Applied Economics, 34(7), 877–884.

Brida, G. J., Pereyra, J. S., & Devesa Such, M. J. (2008). Evaluation of the contribution of tourism to economic growth. Anatolia: An International Journal of Tourism and Hospitality Research, 18(2), 351–357.

Balaguer, J., & Cantavella-Jorda, M. (2002). Tourism as a long-run economic growth factor: The Spanish case. Applied Economics, 34(7), 877–884.

Brida, J., Pereyra, J., Pulina, M. & Such, M. (2013). Causalidad entre turismo y crecimiento económico de largo plazo: una revisión crí-tica de la literatura econométrica. Innovar, 23(47), 53-64.

Dickey, D. A. and Fuller, W. A.(1979), "Distribution of the Esimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74 (366).

Demiroz, S. and Ongan, D.M. (2005), The Contribution of Tourism to the Long-run Turkish Economic Growth. Ekonomický časopis, 53(9), 880-894.

Durbarry, R. (2004). Tourism and economic growth: The case of Mauritius. Tourism Economics, 10(4), 389–401.

Dritsakis, N. (2004). Tourism as a long-run economic growth factor: An empirical investigation for Greece using causality analysis. Tourism Economics, 10(3), 305–316.

Engle, R., Granger, C., 1987. Co-integration and error correction representation: estimation and testing. Econometrica 55, 251–276.

Ghali, MA., (1976), Tourism and economic growth: an empirical study. Econ Dev Cult Change, 24(1), 148-165.

Johansen, S. (1991), "Estmation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in the Gaussian Vector Autoregressive Models", Econometrica 59 (6).

Johansen, S., and Juselius, k., (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – with Applications to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, No. 2, PP 169-210.

Katircioglu, S. (2014). Testing the tourism-induced EKC hypothesis: The case of Singapore. Economic Modelling, 41, 383–391.

Katircioglu, S., 2009. Tourism, trade, and growth: the case of Cyprus. Applied Economics 41, 2741–2751.

Khan, H., Seng, C. F., & Cheong, W. K. (1990). Tourism multiplier effects on Singapore. Annals of Tourism Research, 17, 408e418.

Kyara, V. C., Rahman, M.M., & Khanam, R., (2021). Tourism expansion and economic growth in Tanzania: A causality analysis. Heliyon, 7(5): 223–232.

Lanza A. and Pigliaru F. (2000a). Tourism and economic growth: does country's size matter?, Rivista Internazionale di Scienze Economiche e Commerciali, 47, 77-85.

Marin, D. (1992) Is the Export-led Hypothesis Valid for Industrialised Countries? Review of Economics and Statistics 74(4), 678–688.

Narayan, P. K., Narayan, S., Prasad, A. and Chand, B. (2010). Tourism and Economic Growth: A Panel Data Analysis for Pacific Island Countries. Tourism Economics, 16(1), 169–183.

Ohlan, R. (2017). The relationshipbetweentourism, financial development and economicgrowthinIndia. Future Business Journal, 3, 9–22.

Pavlic, I., Svilokos, T., Tolic, M.S. (2015), Tourism, real effective exchange rate and economic growth: Empirical evidence for Croatia. International Journal of Tourism Research, 17(3), 282-291.

Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics,Vol. 16, PP 289-326.

Phillips, P. C. & Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, 75 (2).

Ridderstaat, J., Croes, R., & Nijkamp, P. (2013). Tourism and long-run economic growth in Aruba. International Journal of Tourism Research. Advance online publication.. http:// dx.doi.org/10.1002/jtr.1941.

Sinclair, M. T. (1998). Tourism and economic development: A survey. Journal of Development Studies, 34(5), 1–15.

Shahzad, S. J. H., Shahzad, M., Ferrer, R., & Kumar, R. R., (2017). Tourism-led growth hypothesis in the top ten tourist destinations: New evidence using the quantile-on-quantile approach. Tourism Management, 60, 223–232.

Sokhanvar, A., Ciftcioglu, S., & Javid, E., (2018). Another look at tourism- economic development nexus. Tourism Management Perspectives, 26: 97–106.

Tang, C. F., & Tan, E. C. (2015). Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth? Tourism Management, 46, 158–163.

Terzi, H., (2015). IS THE TOURISM-LED GROWTH HYPOTHESIS (TLGH) VALID FOR TURKEY?. Doğuş Üniversitesi Dergisi, 16(2), 165–178.

Lanza A. and Pigliaru F. (2000a). Tourism and economic growth: does country's size matter?, Rivista Internazionale di Scienze Economiche e Commerciali, 47, 77-85.

Lanza A. and Pigliaru F. (2000b). Why are tourism countries small and fast-growing?, in: A. Fossati and G. Panella (eds), Tourism and Sustainable Economic Development, Dordrecht: Kluwer Academic Publisher, 57-69.

Nowak, J. J., Sahli, M., & Cortés-Jimenez, I. (2007). Tourism, capital good imports and economic growth: Theory and evidence for Spain. Tourism Economics, 13(4), 515–536.

Phiri, A. (2015). Tourism and economic growth in South Africa: Evidence from linear and nonlinear cointegration frameworks. MPRA Paper No. 65000

Tang, C. F., & Abosedra, S. (2012). Small sample evidence of the tourism-led growth hypothesis in Lebanon. Current Issues in Tourism, 17(3), 234–246. Advance online publication https://doi.org/10.1080/13683500.2012.732044.

Tang, C. F., & Tan, E. C. (2015). Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth? Tourism Management, 46, 158–163.

OECD (2021), OECD Economic Outlook, volume 2021 Issue 1, from: https://read.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-outlook/volume-2021/issue-1_edfbca02-en#page1

OECD (2022), OECD Tourism Trends and Policies 2022, From: https://read.oecd-ilibrary.org/industry-and-services/oecd-tourism-trends-and-policies-2022_a8dd3019-en#page1

OECD (2023), OECD Economic Outlook, volume 2023 Issue 1, from: https://read.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-outlook/volume-2023/issue-1_ce188438-en#page1

Statista (2023), International tourism receipts worldwide from 2006 to 2022, from: https://www.statista.com/statistics/273123/total-international-tourism-receipts/

WTTC (2022), Travel & Tourism Economic Impact 2022, Global Trends, From: https://wttc.org/Portals/0/Documents/Reports/2022/EIR2022-Global%20Trends.pdf

العياشي، زرزار ومداحي، محمد. (2015).السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والآفاق. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 37 (433):42-62

الغوينم. (2016) تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية"، ص37-71 .

بن زعرور. شكري وساطور. رشيد (2016)، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، الموقع: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/

بن شهيدة. سارة، حمداني. موسى، علام. فاطمة (2021)، السياحة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة: دراسة قياسية باستعمال معطيات البانل خلال الفترة 1995-2018، دفاتر البحوث العلمية، 9(1): 719-733.

دحماني، نور الهدى (2020)، دور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000-2017"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 21(1): 137-154.

حميداتو، محمد الناصر وحميداتو، نصر (2015)، أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1997-2013، مجلة رؤى اقتصادية، (9): 73-86.

السبتي، وسيلة، والسبتي، لطيفة أحمد (2017)، الإنفاق على السياحة وأثره في النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2014)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 24(79): 51-70.

تقارير مركز ماس الهيئة العامة لسياحة. (2019). ملخص الحركة السياحية www.mas.gov.s.

(رؤية 2030م)

البنك المركزي السعودي (2021)، التقرير السنوي السابع والخمسون 2021/1442م، روجع من:
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

البنك المركزي السعودي (2010)، التقرير السنوي السادس والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية 1431هـ (2010م)، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، روجع من: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

البنك الدولي (2023)، صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)، روجع من:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

البنك الدولي (2023)، صادرات السلع والخدمات

البنك الدولي (2023)، السياحة الدولية ، النفقات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)،

الهيئة العامة للإحصاء (2023)، الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية للربع الأول 2023، تقرير ربع سنوي.

الهيئة العامة للإحصاء (2021)، نشر الحسابات القومية السنوية لعام 2021، تقرير سنوي.

**ABSTRACT:**

This research searches for the causal relationship between tourism and the economical development in the economy of the Kingdom of Saudi Arabia, and to identify indicators to measure the contribution of tourism to the growth of the economy in Saudi Arabia, guided by previous references. And it used the commercial series of the study variables in the period (2000-2020), and the initiation of a subjective methodology for self-regressive distributed deceleration periods, distributed gap (ARDL) for cointegration, Granger cooling test for causality, Granger test.

**Keywords:** Tourism, Economic economy, ARDL cointegration, Granger test.